دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة

مركز كرمة نموذجاً

إعـــــداد

الدكتور/ حمزة الشعار
أستاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية
دكتوراه إدارة أعمال

الدكتور/ خالد سالم موسى الزيادنه
صندوق المعونة الوطنية
دكتوراه علم اجتماع

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: التعرف على الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للنساء المستفيدات من مركز كرمة.والتعرف على دور المجتمع المحلي في تطوير الخدمة المقدمة من مركز كرمة للنساء.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء العاملات في مركز كرمة في العام (٢٠١٤)، والبالغ عددهن (٢٠٠) امرأة، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، قام الباحثان بعمل حصر شامل لجميع أفراد الدراسة ، ليصبح مجموع أفراد الدراسة (٢٠٠) امرأة

استخدمت الاستبانة كمصدر أول للحصول على المعلومات ،وتم اعدادها من قبل الباحثان بعد الاطلاع على المراجع والدراسات ذات الصلة .

وقد توصلت الدراسة الى:

١. تساعد الخدمات التي يقدمها مركز كرمة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة
٢. يسهم مركز كرمة في زيادة تمكين المرأة

وقد أوصت الدراسة بضرورة فتح فروع أخرى لمركز كرمة في مناطق أخرى لفتح مجال أكبر أمام النساء للالتحاق به في إطار تمكين المرأة

مقدمة:

مؤسسة نهر الأردن التي ترأسها جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، والتي تأسست عام (١٩٩٥)، هي مؤسسة أردنية غير حكومية وغير ربحية، وتعمل هذه المؤسسة على تنفيذ العديد من المشاريع التنموية والاجتماعية في مجالات دمج المرأة في عملية التنمية المستدامة وحماية الطفل والعمل على تحسين نوعية الحياة لضمان مستقبل أفضل لجميع الأردنيين.

وتهدف مؤسسة نهر الأردن إلى تحقيق العديد من الأهداف، وأول هذه الأهداف تنمية المجتمع المحلي في مختلف المجالات وتنفيذ المشاريع التنموية الهادفة للنهوض بالمجتمع المحلي، وثانيها إعداد وتنفيذ البرامج المتعلقة بمشاريع أمن الأسرة وحماية الطفل والمشاركة في تنفيذ أي من المشاريع المتعلقة بها، كما تتعامل مؤسسة نهر الأردن مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية كاليونيسيف واليونسكو والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي وغيرها، وقام المركز بالعديد من النشاطات في العام ٢٠٠٩ منها إقامة معارض للحرف اليدوية، وإقامة العديد من الحفلات (الحوراني، ٢٠٠٦).

فقامت جلالة الملكة رانيا رئيسة مؤسسة نهر الأردن بافتتاح المعرض السنوي الثالث عشر للحرف اليدوية الذي تنظمه المؤسسة سنوياً للترويج لإنتاج (٦٨٠) امرأة مستفيدة من مشاريع المؤسسة التنموية والإنتاجية، واطلعت جلالتها على المعروضات التي تمثل إنتاج نساء بني حميدة ووادي الريان ومنطقة جبل النظيف، حيث ساهم الدخل المتأتي من هذه المنتجات في تحسين المستوى المعيشي لأسر المستفيدات.

جاءت من هنا الرؤية الثاقبة لمؤسسة نهر الأردن في دورها الريادي الذي تمثل في رسالة شاملة في تعزيز ديناميكية المجتمع المحلي من خلال إيجاد ودعم البرامج الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، هدفها تمكين المجتمعات المحلقة، وتمثلت رؤية المؤسسة في تمكين المجتمع الأردني برمته، ولا سيما المرأة من خلال إكسابها المهارات الإنتاجية المناسبة، وتحسين نوعية حياتها وإبراز قدراتها وتمكينها من رفع مستواها المعيشي.

وفي ظل التطور الذي تشهده مؤسسة نهر الأردن تحت الرعاية الملكية السامية، تم إقامة العديد من المشاريع وتفعيل دورها التنموي، وخير مثال على ذلك مشروع مركز (كرمة) الذي تأسس عام (٢٠٠٠)، وقامت مؤسسة نهر الأردن بتنفيذ المشروع الريادي (مركز كرمة) في جبل النظيف من خلال تواجدها في المنطقة بمشروع تصاميم نهر الأردن مستندة إلى التطابق بين أهداف المؤسسة والأهداف العامة لحزمة الأمان الاجتماعي والمتمثلة في رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المستهدفة بصورة خاصة وللمجتمع الأردني بشكل عام، وذلك من خلال العمل على توجيه وتركيز الجهود نحو البيئة الاقتصادية لتصبح أكثر ملائمة للتطورات والاحتياجات المتعلقة بالتنمية المحلية.

ويعتمد مركز كرمة على تمويل المشروعات الإنتاجية ويشغل أكبر عدد من المتعطلين أو أصحاب الاحتياجات الخاصة وتنفذ المشروعات بمشاركة فاعلة من أهالي المنطقة من حيث المساهمة في الدراسات والإشراف والمتابعة لهذه المشروعات على أن تنعكس أرباح هذه المشاريع والنشاطات على الأسر الأكثر حاجة من خلال التشغيل والدعم المباشر (النقدي والعيني) والتدريب والتأهيل وجاءت المشاريع متوافقة مع نتائج المسح الشامل للأسر ومن واقع الخدمات المتوفرة في المنطقة وظروفها الاقتصادية والموقع الجغرافي مع التركيز على التكامل مع مشاريع المؤسسات العاملة. وتتلخص مشاريع مركز كرمة فيما يلي:

أولاً: مشروع تصاميم نهر الأردن: ويعمل مشروع تصاميم نهر الأردن على تحقيق هدفين توأمين هما العمل على المحافظة على التراث الفني التقليدي وتوفير فرص عمل جيدة للنساء لتحسين دخلهن، إضافة إلى تطوير مهاراتهن وخبراتهن. وتعمل النساء في مجال التطريز على إنتاج خطوط تقليدية وحديثة مبتكرة ويتم مراعاة التفاصيل الجميلة بمساعدة مصممين متخصصين يشرفون على العمل ويقدمون خبراتهم لتنمية الخيال والابتكار عند السيدات ولزيادة الحس الفني والجمالي لديهن، وتتراوح مدة العمل على المنتج الواحد من يوم إلى عدة أشهر حسب حجم المنتج ودرجة التعقيد وتعمل عدة سيدات على المنتج مما ينمي روح المشاركة والتعاون بينهن وتضم تصاميم نهر الأردن

المعلقات واللحف والشراشف والمخدات والبرادي والحقائب، ويمكن تنفيذ أي تصميم من الأشغال اليدوية الفريدة ويعمل المشروع أيضاً على جذب العطاءات من مختلف المؤسسات السياحية والتجارية، وذلك لتشغيل أكبر عدد من النساء وتسويق المنتجات لأكبر عدد من الناس. ويعمل النساء على أحدث الأجهزة ويوفر المركز للنساء فرصة للعمل في بيوتهن في حال عدم مقدرتهن المجيء إلى المركز.

ثانياً: مشروع وادي الريان: ويعتبر فكرة أخرى لمركز كرمة، وتعمل فيه النساء على صنع السلال والأثاث المنزلي والإكسسوارات التي تتناسب مع المنازل العصرية وما يميز نساء وادي الريان هو جلدهن وصبرهن والتزامهن بعمل منتجات عالية الجودة تلبي احتياجات ربة الأسرة، والمكاتب، والمنشآت السياحية.

ثالثاً: مطبخ كرمة: وتأسس مشروع المطبخ الإنتاجي تجاوباً مع قدرة سيدات المنطقة على العمل في هذا المجال، حيث يوفر عدداً من فرص العمل للنساء في المرد وعدد آخر من فرص العمل للنساء الكبار السن في منازلهن ويراعي نظام الأكل الصحي في حفظ وغسل وطهي الطعام وطريقة الغلي. ويتم التقيد بمكونات الطعام الصحي لتغذية الجسم وتتبع طرق وتقنيات حديثة تدرب عليها السيدات لضمان تعقيم وحفظ الطعام بشكل مناسب.

رابعاً: المعهد التعليمي: ويوفر المعهد خدمات التدريب والتأهيل وخاصة في مجالات استخدام الكمبيوتر والتأهيل وخاصة في مجالات استخدام الكومبيوتر وتدريب ورفع كفاءة السيدات داخل مركز كرمة. وتتسع القاعة إلى (٩) أشخاص، ويتم عقد دورات تدريبية في مختلف الموضوعات، مثل: (Microsoft Word, Excel, Power Point, Access). ويقوم المدربون بإعطاء دورات مختصة لأهالي المنطقة من نساء منطقة جبل النظيف والطلاب وكذلك لسيدات مركز كرمة.

ونتيجة هذه المشاريع التي قامت بها مركز كرمة وفرت (٢٠٠) فرصة عمل لنساء المنطقة، وكان لها الأثر الفعال في تغيير أحوال النساء من خلال توفير

فرص العمل وتطوير مهاراتهن في إنتاج الحرف اليدوية والخياطة والنسيج ولم يكتفِ مركز كرمة بكل هذه الإنجازات بل تعدى كل هذا في إتاحة الفرصة لكبار السن من النساء المقعدات والأرامل والمطلقات في تلبية احتياجاتهن وسد ثغرات الجوع من خلال إتاحة المجال لهن للعمل بأجر داخل بيوتهن في التطريز والحياكة دون الحاجة للمجيء للمركز كل يوم.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة للكشف عن دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة –مركز كرمة نموذجاً.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال الدور التنموي الذي يقوم به مركز كرمة، حيث حقق العديد من الإنجازات في فترة وجيزة ومن هذه الإنجازات افتتاح معهد لتدريب النساء على الخياطة والتطريز والحياكة وصنع السلال والأثاث المنزلي، وكذلك إنشاء المطبخ الإنتاجي، وتوفير المعهد التعليمي.

لذلك يعتبر مركز كرمة من المشاريع الريادية لمؤسسة نهر الاردن الذي يسعى جاهداً إلى تقديم يد المساعدة لنساء المنطقة لتحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، فجاءت هذه المبادرة كي تحقق نوعاً من التوازن من خلال إيجاد (٢٠٠) فرصة عمل للنساء وتحقيق الدور التنموي لهن.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال استفادة الفئات التالية من نتائج الدراسة:

١. القائمون على مركز كرمة من خلال تطوير الخدمات المقدمة، وتحقيق إنجازات أفضل.
٢. الباحثون من خلال جعل الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة.

مشكلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مركز كرمة في عمان، وهو أحد مشاريع مؤسسة نهر الأردن لتنمية المجتمعات المحلية الأقل حظاً.

وتم اختيار مركز كرمة في جبل النظيف بصورة خاصة لكون أهالي المنطقة يعانون من الفقر والبطالة وافتقارهم للعديد من الخدمات ونظراً لهذه المشكلات التي

يعاني منها أهالي المنطقة فقد انخفض مستوى المعيشة لديهم وازدادت نسبة الأمية والبطالة والفقر بالإضافة إلى وجود العديد من النساء الأرامل والمطلقات والكبار بالسن اللواتي لا يجدن من يعيلهن ويعيل أسرهن، فجاءت مبادرة مؤسسة نهر الأردن برئاسة الملكية رانيا العبدالله المعظمة لتأسيس مركز الكرمة، حتى يلبي احتياجات أهل المنطقة، ويوفر لهم فرص عمل متعددة، وثم التركيز على المرأة ودورها في تحقيق ذاتها ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي.

كما وتعمل الدراسة على توضيح دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة مركز كرمة نموذجاً. من خلال دراسة وتحليل جهود برامج مركز كرمة ودورها في إكساب المرأة مهارات إنتاجية تمكنها من الحصول على دخل مادي منتظم، وتعمل الدراسة على بيان الآثار المختلفة لبرامج مركز كرمة على المرأة وأسرتها وعلى المجتمع المحلي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للنساء المستفيدات من مركز كرمة.
٢. التعرف على دور المجتمع المحلي في تطوير الخدمة المقدمة من مركز كرمة للنساء.
٣. التعرف على البرامج والخدمات والأنشطة التي يقوم بها مركز كرمة ودورها في خدمة المجتمع المحلي.
٤. معرفة أثر مركز كرمة في التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة ورفع المستوى المعيشي للنساء في المنظمة.
٥. تحديد الاحتياجات المستقبلية لمركز كرمة في سبيل تطوير نوعية الخدمات المقدمة.

الدراسات السابقة:

اولا:الدراسات العربية

دراسة الخطايبة (٢٠٠٧) بعنوان: "مشاركة الشباب في مؤسسات المجتمع المدني: دراسة على عينة من طلبة الجامعات الأردنية".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى حجم مشاركة الشباب الجامعي في مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وبيان أبرز تلك المؤسسات ومجالات المشاركة فيها، والكشف عن المعوقات والعوامل المؤثرة على عملية المشاركة، وبيان علاقة ذلك ببعض المتغيرات، كالجنس ومكان الإقامة والديانة والدخل وحجم الأسرة ومستوى التعليم والجامعة والكلية. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٣٥٥) مبحوثاً تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية القصدية، وشكلت ما نسبته (٢,٤%) من مجموع طلبة ثلاث جامعات أردنية، هي: الأردنية واليرموك ومؤتة، مستخدمة الاستبانة أداة ووسيلة لجمع البيانات الميدانية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن النسبة العامة لمشاركة الشباب الجامعي في مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، كانت متدنية حيث لم تزد عن (٢٥,٥%)، ونسبة مشاركة الذكور أعلى من الإناث، ومن ينتمون إلى أسر أكبر حجماً وأكثر تعليماً، ومن ينتمون إلى الطبقة الاقتصادية الوسطى، وعند طلبة الكليات الاجتماعية، وطلبة الجامعة الأردنية، كانت نسبة المشاركة عندهم أعلى من غيرهم.

وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر المجالات التي يشارك فيها الشباب، هي: المجال الثقافي والفكري بنسبة (٤٢,٢%) تليها المشاركة في المجال الاجتماعي والتطوعي بنسبة (٤٠,٠٦%) وكانت نسبة مشاركة الإناث أعلى من نسبة مشاركة الذكور في هذه المجالات، كما كشفت الدراسة عن تدني المشاركة في المجال السياسي، التي لم تزد على (١٧,٦%)، ومشاركة الذكور في هذا المجال أعلى من الإناث، كما وصلت نسبة المشاركة في المجال الرياضي إلى (٣٤,٨%)، والذكور أكثر مشاركة في هذا المجال من الإناث، وكان لهذه الفروق دلالة إحصائية.

كما بينت الدراسة أن (٥٢,٩%) فقط من الشباب الجامعي ينظرون لمؤسسات المجتمع المدني، على أنها فعالة في قيامها بوظائفها ونشاطاتها في المجتمع، في حين ينظر (٥٥,٧%) منهم إلى المجالس الطلابية على أنها غير قادرة على رعاية قضايا الطلبة، كما كشفت عن ضعف ثقتهم بالأحزاب السياسية، حيث لم تزد نسبة مشاركتهم فيها عن (٢,٥%) فقط، ويعود هذا التدني لعوامل كثيرة أبرزها، خوفهم من تعرض مستقبلهم للخطر، وعدم فاعليتها في المجتمع، كما يعتبرونها أحزاباً شخصية وليست جماهيرية، وبرامجها لا تعالج القضايا الشبابية.

دراسة فارع (٢٠٠٨) بعنوان: "المجالس المحلية ودورها التنموي في اليمن: دراسة ميدانية في محافظة تعز".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور المجالس المحلية في التنمية الريفية في اليمن، للكشف عن السلبيات والإيجابيات التي تمخضت عن ممارسة هذا الدور، وأسبابها، ونتائج نجاحها في التنمية الريفية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية بالتعرف إلى قانون السلطة المحلية، والتعرف إلى البناء التنظيمي والمؤسسي للمجالس المحلية، ودراسة الممارسة الواقعية لإدارة المجالس المحلية للتنمية الريفية ونقصيها، من تحديد الاحتياجات، وتخطيط، وتنفيذ، وتمويل، وإشراف، ومراجعة، وتقييم، والوقوف على تقييم المستفيدين لهذا الدور، ومدى قبولهم لسياسات الاستهداف، ورضاهم عن خدماتها التنموية. والتعرف إلى علاقة السلطة المحلية بالأجهزة والمؤسسات المركزية.

وقد استخدم المنهج الوصفي، إذ اختيرت عينتان: الأولى من المواطنين، وبلغ عددها (٣١٥) مواطناً، والثانية من أعضاء المجالس المحلية، وقد بلغت (٤٠) عضواً، وقد صممت استبانتان: الأولى موجهة إلى المواطنين، والثانية موجهة إلى الأعضاء، ثم أدخلت البيانات إلى الحاسوب وأجري التحليل الإحصائي عن طريق برنامج (SPSS)، لاستخراج التكرارات، والنسب المئوية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

١. إن المجالس المحلية غير مؤهلة بوضعها الحالي لتحقيق التنمية المحلية، وإن مستوى إنجازها ضعيف جداً، وإن هناك سيطرة من المشائخ وأبنائهم على مقاعد المجالس المحلية
٢. عدم رضا السكان المحليين عن الخدمات التي تقدمها المجالس المحلية.
٣. تدني مستوى المشاركة الشعبية للمواطنين في العملية التنموية.
٤. هناك رغبة لدى المواطنين في ممارسة حقوقهم الديمقراطية في اختيار من يمثلهم، ورفضهم لمبدأ التعيين، ومن أهم عوامل إصلاح تجربة المجالس المحلية تتمثل في وجود رقابة ومتابعة لأعمالها، وتأهيل أعضائها وتدريبهم، ووضع شروط ومعايير للراغبين في الترشيح.

إن علاقة المجالس المحلية بالأجهزة والمؤسسات المركزية قائمة على توفير الدعم المالي، وتقديم الخدمات والرقابة والمتابعة لأعمال المجالس.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Atiyat, 2003) بعنوان: " The Women Movement in Jordan".

تقدم تحليلاً للحركات النسائية من منظور جندري ومنظور نسوي. وتهدف إلى الإجابة على الأسئلة التالية: ما هو الجديد في الحركات النسائية الأردنية اليوم؟ وما هي السياسات التي توظفها هذه الحركة لتحقيق أهدافها وإلى أي مدى استطاعت هذه الحركة أن تضع قضايا المرأة على الأجندة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل الحركة النسائية في الأردن كما تم تصميم استبيان كأداة للدراسة إضافة إلى مقابلات معمقة مع النشاطات في المنظمات النسائية.

اقتصرت عينة الدراسة على المنظمات في مدينة عمان، حيث تتجمع تلك المنظمات في قلب العاصمة رغم أن لها فروعاً في المملكة والقياديات أو النشاطات فيها يأتين إلى مدينة عمان باستمرار. وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تطوراً طرأ على عمل المنظمات النسائية وعلى مكانة المرأة الأردنية بعد الانفتاح الديمقراطي سواء في أهدافها أو في آليات عملها.

تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي: **ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الاتية:

١.هل تساعد الخدمات التي يقدمها مركز كرمة في الحد من طاهرتي الفقر والبطالة؟

٢.هل يسهم مركز كرمة في زيادة تمكين المرأة؟

مؤسسات المجتمع المدني:

إن دراسة مؤسسات المجتمع المدني من المواضيع الحديثة في مجتمعاتنا، إذ تتناول العديد من المحاور، لذا سيتم تناول مؤسسات المجتمع المدني من خلال المجالات الآتية:

ماهية مؤسسات المجتمع المدني ومفهومها:

إن مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) هو مرد هذه المؤسسات، كما أن هذه المؤسسات القائمة هي التي تشكل أركان المجتمع المدني وبالتالي هي المخولة بتحقيق مطالب وأهداف هذا المجتمع من خلال سعيها للحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين ومشاركتها الدائمة والفاعلة في الشؤون العامة (بشارة، ١٩٩٨).

ويعرف المجتمع المدني بأنه: "مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف" (غرايبة، ٢٠٠٢).

كما يعرف المجتمع المدني بأنه: "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة" أو أنه: "النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تمأسسه (تمفصله في مؤسسات) مراقبة المشاركة السياسية" (غرايبة، ٢٠٠٢).

ومن خلال هذه التعريفات، نجد أن المجتمع المدني يحتوي على عدة عناصر،

هي:

١. أن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم.
٢. يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات والتنظيمات في عدة مجالات كالمؤسسات الإنتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية.
٣. أنه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل و قطاعاته المختلفة وبينها بالوسائل السليمة المتحضرة وهو مجتمع يرتكز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح.
٤. كما أن للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده تتمثل في توسع مؤسساته وانتقال فعاليتها إلى مجتمعات أخرى.

ومن هنا نستنتج من هذه التعاريف والعناصر للمجتمع المدني بأن هذا المجتمع لا يمكن التحدث عنه أو إدراكه إلا من خلال الحديث عن المؤسسات المختلفة لهذا المجتمع التي تشكل بمجموعها المجتمع المدني. ومن هنا سيتم اعتبار المجتمع المدني المؤسسات الموجودة به، وأن كل مؤسسة من هذه المؤسسات هي عبارة عن جزء من كل وأن الكل يشكل المجتمع المدني.

ومع أن المجتمع المدني هو مجموعة مؤسسات، إلا أن البعض عرض المؤسسات وحدها، وذلك بحديثهم عن هذه المؤسسات، وأن هناك مؤسسات تقليدية هي: "مؤسسات تقوم على أساس علاقة القرابة والأهل والمحلة والمذهب والطائفة والعشيرة والقرية، وتقتصر على إطار ضيق تنحصر اهتماماته ضمن هذا الإطار مثل القبيلة والحي والحرفة والملة"، أما المؤسسات الحديثة فهي: "تلك المؤسسات التنظيمية التي تشكل المجتمع المدني والتي تلازم المجتمعات الحديثة لحل صراعاتها وتسويتها والتي تتجمع فيها آراء الأفراد وتفضيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة وتمكن هذه المؤسسات النظام من القيام بإدارة عملية التغيير بدرجة كبيرة من المرونة" (الصبيحي، ٢٠٠٠).

ومن هنا نخلص إلى أن المجتمع المدني مؤسسات تقليدية، وأخرى حديثة، ولكن التركيز هو على المؤسسات الحديثة التي من خلال دعمها للسلطة نستطيع أن

نصل إلى دولة أفضل ولكن على أن لا نتعدى على الدولة والسلطة لأن لها دوراً هاماً جداً في العملية السياسية.

معوقات مؤسسات المجتمع المدني وأزماتها:

في هذا القسم، سوف نتعرض لأبرز المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي، وسنقوم بتحليلها حتى نتعرف بشكل واضح على هذه المعوقات، وهي: (الجنحاني، ١٩٩٩)

١. ارتبطت مؤسسات المجتمع المدني بالنظام الديمقراطي، حيث نادى الكثير من المفكرين العرب وغيرهم، بأن المجتمع المدني لا يمكن أن نتحدث عنه أو عن فاعليته وعطائه، إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي، تستطيع من خلاله هذه المؤسسات أن تعمل بحيز واسع دون الخوف من أي ردود فعل تؤثر على المأسسة الحقة في هذا المجتمع، ومن هنا أكدت كافة الدراسات على العلاقة الارتباطية بين المجتمع المدني والديمقراطية، بحيث يقوم المجتمع على أساس السلطة السياسية الخاضعة للقانون والمشاركة السياسية وتداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع.

٢. تعاني مؤسسات المجتمع المدني من مشكلة هامة هي مشكلة التمويل، ونقصد بذلك الممول لهذه المؤسسة، ففي دول العالم الثالث تفتقر المؤسسة إلى رأس المال الذي تستند إليه ومن هنا تتم عملية السيطرة إما داخلياً أو خارجياً على هذه المؤسسات. وذلك يعني داخلياً أن تسيطر جهة إما حكومية أو خاصة على توجهات المؤسسة من خلال التمويل لتحقيق غاياتها أو مصالحها أو لجعل هذه المؤسسات تعمل دون تأثير فعلي على السلطة، أما التمويل الخارجي وهو الأخطر لأنه يجعل منتسبي هذه المؤسسات يسعون وراء مصالحهم الشخصية دون الاهتمام بوطنهم، حتى لو كانت مصلحتهم ضد بلدهم الأصلي، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات أدوات تفرقة وتشتيت داخل الدولة بدلاً من أن تكون أدوات تعزيز وإرشاد للدولة.

٣. تسطير ظاهرة الزعامات على المؤسسات المدنية في المجتمع، وذلك من خلال ترؤس شخص معين لإنشاء هذا الحزب ومن هنا فإنه يغلب على

مؤسسات المجتمع المدني هذا الوضع، خاصة في الدول النامية، الأمر الذي لا يدع مجالاً للرئاسة المنتخبة التي تعبر عن كافة فئات هذه المؤسسات من أحزاب وغيرها، بل يجعل السيطرة لفئة معينة، ومن هنا يكون دورها السياسي ضئيلاً ففاقد الشيء لا يعطيه، وتعتبر هذه الظاهرة عائقاً أمام تقدم مسيرة الدولة، ومؤسساتها.

٤. هنالك ضغوط خارجية تعيق سير عمل المؤسسات تتمثل في الضغط على الدولة الأم لكي تقوم بالضغط على حزب داخلي مثلاً يمثل أقلية إذا كان يدعم نفس الأقلية ولكن تفصل بينهما حدود سياسية لبلدين الأول متحضر أكثر من الثاني. الأمر الذي يجعل من الدولة تقف ضد هذا الحزب لتحمي سياستها وأراضيها وخوفاً من الانفصال السياسي.

٥. هنالك مشاكل تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني تنبع من داخلها، وهي كثيرة منها ضعف البناء المؤسسي وعدم توافر الكوادر ونقص الخبرة، كما أن هناك مشكلات ترجع إلى ثقافة المجتمع العربي الموروثة وإلى تقاليد العمل الأهلي العربي التاريخية التي تركز على الأعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية، ومن ثم فقوى المجتمع المدني العربي المعاصرة تفتقد إلى تقاليد ثقافة خاصة بطبيعة العمل المؤسسي في هذا العصر. حيث تؤكد إحدى الدراسات الميدانية هذا، إذ أشارت إلى أن (١٦%) فقط من أعضاء العينة التي أجريت عليهم الدراسة قالوا بأن هناك دوراً تنموياً لهذه المنظمات.

٦. تفتقر مؤسسات المجتمع المدني إلى نظرة استباقية مبكرة للأزمات، الأمر الذي يحد من دور هذه المؤسسات كأداة من أدوات التعبئة للمواد اللازمة كأداة الأزمات ويقلل من دور هذه المؤسسات كأداة هامة جداً من أدوات تنظيم المشاركة الشعبية على المستوى الوطني.

منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي لأوضاع المرأة الأردنية:

إن التغير في أوضاع المرأة الأردنية وفي مكانتها هو انعكاس لمتغيرات في أوضاع المرأة على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي والمحلي، فقد حدث تنامٍ في أعداد منظمات المجتمع المدني في الأردن كما ورد سابقاً، وازدهار في التنظيمات النسائية والذي يشكل أبرز سمات العقد الأخير، فمع بداية الاهتمام الدول بقضية المرأة انطوى ذلك على اهتمام محلي بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة، حيث قامت هذه المنظمات بجهود لتغيير أوضاع المرأة في الأردن، وما زالت تسهم بإيجاد أشكال الدعم المختلفة للمرأة وطرح قضايا لم يكن طرحها ممكناً في السابق، مثل قضايا الصحة الإنجابية والعنف ضد النساء (اليونيفيم، ٢٠٠٥)، وفي هذا السياق يمكن تحديد عوامل التغير الاجتماعي في أوضاع المرأة الأردنية على النحو التالي:

تطور مناهج التنمية نحو تمكين المرأة:

اتخذت مساهمة المرأة في التنمية، وبالتالي في التغير الاجتماعي، أهمية خاصة لدى المخططين من مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية، وتمت مراجعة مناهج التنمية وتطويرها بما يتلاءم مع التغيرات المجتمعية على المستوى العالمي والإقليمي يرتبط مفهوم التنمية بشكل كبير بعملية التمكين التي يقوم من خلالها أفراد المجتمع باتخاذ قراراتهم والعمل عليها ويكونون فاعلية في عملية التغيير. والتمكين لكافة أفراد المجتمع يضمن استمرارية عملية التغيير والتنمية .

وينطوي مفهوم التنمية على مجموعة من التغيرات والمفاهيم الفكرية والثقافية والاجتماعية عند مجموعة من الأفراد تزيد من قدرتهم على الإنتاج بشكل متراكم ومستديم. والتنمية تعني التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية و البيئية مع اعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها، وهي تسعى لتوفير الآليات والأساليب والوسائل لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة. ومن هذا المنطلق يعتبر احترام حقوق كل أفراد المجتمع، نساء أو رجالاً، كهولاً وشباباً، ريفيين أو حضريين، الأسس المرافقة والمساندة للتنمية (اليونيفيم، ٢٠٠٢).

وتشتمل التنمية على أربعة عناصر رئيسية:

١. الإنتاجية: Productivity: وتعني توفير الظروف للأفراد حتى يتمكنوا من رفع إنتاجيتهم والمشاركة بفعالية في توليد الدخل وفي العمالة بأجر.

٢. الإنصاف: Social Equity: وتشير إلى تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص، ولتحقيق ذلك لا بد من رفع الحواجز التي تحول دون الحصول على الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٣. الاستدامة: Sustainability: وتشمل ضمان حصول الأفراد على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة، مما يحتم مأسسة التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.

٤. التمكين: Empowerment: ويعني مشاركة تامة من الأفراد في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها، وهذا يتطلب تعزيز قدراتهم على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد من المجتمع على مصيره.

وقد تطورت النماذج النظرية والإجرائية التي تتناول وضع المرأة في المجال التنموي، ومرت هذه المناهج والسياسات تجاه قضايا المرأة وقضايا النوع الاجتماعي بتحولات عكست التغييرات في مداخل السياسات التنموية الاقتصادية والكلية. ويمكن تحديد هذه المناهج بخمسة يصنف كل منها بناءً على الأدوار التي يعنى بها والحاجات التي يعمل على تلبيتها (Moser, 1993)، (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي–اليونيفيم، ٢٠٠٢):

١. منهج الرفاه الاجتماعي (Social Welfare): تعتبر سياسة الرفاه أو التوجه الخيري والرعاية الاجتماعية أول مناهج السياسات الموجهة نحو إدخال المرأة في التنمية. وظهر هذا المنهج في الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠). وارتبطت سياسته بنظرية النمو الاقتصادي السريع مستهدفة إدخال المرأة في التنمية من أجل تحسين وضعها كأم، وهي بذلك تكون متلقية أو مستفيدة من عوائد التنمية لكنها

غير فاعلة أو مؤثرة بها. ويعمل المهتمون في هذا المجال على توفير المساعدات الغذائية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة سوء التغذية وتنظيم الأسرة، وتقديم خدمات الأمومة ورعاية الطفل، وبالتالي تهدف مشروعات الرفاه إلى مساندة النساء في أداء أعمالهن المنزلية التقليدية، مما يؤدي إلى ترسيخ الصورة النمطية لأدوار المرأة المبنية على تقسيم العمل على أساس الجنس.

٢. منهج الإنصاف: (Equity): يستهدف إنصاف المرأة في عملية التنمية، حيث تعتبر النساء مشاركات فاعلات في هذه العملية، ويسعى إلى تلبية حاجات المرأة الاستراتيجية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، ويستدعي ذلك تدخلات مدروسة ومباشرة من الدولة بغرض منح النساء الاستقلال السياسي والتقليل من عدم المساواة. وتركزت مشروعات المساواة على مشاركة النساء في مشاريع التنمية في كل مراحل الإدارة والتنفيذ وجني ثمار المشروع. ومن الأمثلة عليها مشروع بناء مدارس فنية لتدريب الفتيات على المهارات المختلفة في حالة عدم توفره من قبل. ومع الاعتراف بوجود عدم المساواة بين الجنسين، ظهر مفهوم النوع (Gender) للتدليل على أن المشكلة التنموية ترجع إلى الفروق الموجودة في الأدوار على أساس النوع، مما ينتج ممارسات اجتماعية تستند إلى الفروق الطبيعية المتعلقة بالجنس، ومن ثم فإنه من الممكن تعديل تلك الأدوار المبنية على أساس الجنس، وتحقيق المساواة من خلال عمليات تخطيط النوع (Gender Planning). وقد تعرض هذا المنهج للنقد واعتبرته بعض المجتمعات بأنه توجه غربي ويحمل تهديداً للأنظمة والعلاقات السائدة في المجتمع.

٣. منهج مواجهة الفقر (Anti-Poverty): ينظر هذا المدخل إلى المرأة على أنها قادرة على أن تساهم في حل مشاكلها، ويؤكد على زيادة العمل الإنتاجي للنساء الفقيرات ويعتبر ظاهرة فقر المرأة مشكلة من مشاكل التخلف وليس مشكلة ناتجة عن وضعها الدوني في المجتمع. ويهتم هذا المنهج بدور المرأة الإنتاجي ويعمل على تلبية حاجاتها العملية المرتبطة بالنوع الاجتماعي لتمكينها من الحصول على دخل عن طريق المشاريع الصغيرة، وهو شائع في أوساط

المنظمات غير الحكومية.

٤. منهج الكفاءة (Efficiency): يستهدف هذا المنهج التأكيد على زيادة كفاءة التنمية من خلال مساهمة المرأة في الاقتصاد، وينظر إلى مشاركتها هذه على أنها مرتبطة بتحقيق المساواة والإنصاف في المجتمع. ويسعى هذا التوجه إلى تلبية الحاجات المرتبطة بالنوع الاجتماعي بالاعتماد على الدور الثلاثي للمرأة (الإنجابي، الإنتاجي، المجتمعي)، وعلى استغلال مرونة وقتها. وكانت الخطط التنموية التي تمت صياغتها في الستينيات والسبعينيات قد تجاهلت وضع المرأة في التنمية ومشاكلها واحتياجاتها وإسهامها في الإنتاج، خاصة مشاريع التنمية الزراعية، وتوجهت إلى الرجل وأتاحت له الموارد والتدريب، وكان نتيجة ذلك أن تدهورت المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الريف. ولذلك توجهت مشروعات إلى زيادة دخل المرأة عن طريق تحسين كفاءتها الإنتاجية في الأعمال التي تقوم بها، وليس عن طريق تقديم مشاريع خاصة للمرأة.

٥. منهج التمكين: (Empowerment): سياسة التمكين هي توجه حديث للتعامل مع قضايا المرأة في التنمية، وقد ساد هذا المنهج منذ منتصف السبعينيات وتبنته نساء العالم النامي، وهو توجه المرأة والتنمية لأنه ظهر متحدياً كل أشكال مناهج المرأة في التنمية المذكورة سابقاً وهي سياسة الإنصاف ومحاربة الفقر وسياسة الكفاءة. ويهدف هذا التوجه إلى تقوية وتمكين المرأة من خلال اعتمادها على نفسها، وهو على وعي كامل بأدوار المرأة المتعددة ويسعى لتلبية الإستراتيجية المرتبطة بالنوع الاجتماعي عن طريق تعبئة النساء وتوجيههن للالتفاف حول مطالبهن المتعلقة بتلبية حاجاتهن العملية. وترتكز مشروعات التمكين على تدريب مجموعة من النساء على الأدوار القيادية لتمكينهن من التواصل مع النساء على مستوى القاعدة، وتعتبر عملية الوعي المحور الرئيسي والهدف الأساسي من المشروع. وتركز مشاريع التمكين على تكثيف جهود النساء بصورة جماعية حول مشروع معين، وأن يكون لهن قدرة مساوية على اتخاذ القرار أو تنفيذ المشروع. وحتى تنجح مشاريع التمكين، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار المراحل السابقة، من رفع مستوى المعيشة والحصول على

الموارد، فالتمكين ليس هدفاً في حد ذاته وحسب، بل هو أيضاً وسيلة ضرورية لتحسين مستوى رفاه المرأة. ويلقى هذا المنهج قبولاً في أوساط المنظمات غير الحكومية، لكنه يواجه صعوبات في الارتقاء إلى مستوى رسم السياسات.

٦. منهج إدماج النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming): هذه السياسة هي أكثر السياسات حداثة وتتميز بتوجهها من المرأة في التنمية إلى النوع الاجتماعي والتنمية. وتهدف إلى إدماج رؤية واعية بقضايا النوع الاجتماعي في التيار العام للتنمية. وتقر هذا المنهج بالأدوار المتعددة والحاجات المختلفة للنساء والرجال والمرتبطة بالنوع الاجتماعي، إضافة إلى إمكانياتهم في الحصول على الموارد والتحكم فيها. ويقوم هذا المنهج على تطوير الكفاءات وإتاحة الفرص وإنصاف النساء والرجال في مجال السياسات والبرامج والمشاريع التنموية (Davis, 1998). ويشير "دمج مفهوم النوع الاجتماعي في المشاريع التنموية" إلى الإقرار بأن كلاً من النساء والرجال شركاء فاعلون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعم مشاركتهم في بلورة وتطوير سياسات وبرامج التنمية. كما يؤكد على ضرورة أن يكون صوت النساء مسموعاً في ما يتعلق بالشؤون العامة وذلك من أجل العمل على تغييرها. كما يتضمن منظور النوع الاجتماعي إشراك الرجل في إحداث التغيير في المواقف والممارسات وإزالة التمييز ضد المرأة في ما يتعلق ببرامج وسياسات التنمية، إضافة إلى التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/غرب آسيا، ١٩٩٩). ويتم تضمين قضايا النوع الاجتماعي في مشاريع التنمية من خلال توفير معلومات في المراحل المختلفة من دورة المشروع التنموي حول:

- التخطيط: ويتضمن مدى مساهمة الرجال والنساء في تطوير فكرة المشروع ومشاركتهم في جمع البيانات والمعلومات ومعرفة نسبة الرجال والنساء المستفيدين من المشروع.
- التنفيذ: توفير معلومات حول نسبة الرجال والنساء المشاركين في تنفيذ

المشروع ونسبة الذين تقدم لهم الخدمات خلال المشروع ونسبة الذين يشرفون على متابعة تنفيذ المشروع.

- المتابعة: نسبة الرجال والنساء الذين يتابعون تنفيذ المشروع وطبيعة المعلومات التي يتم تجميعها.
- التقويم: معرفة مدى تأثير وفاعلية المشروع على المرأة والمجتمع ومعرفة مدى توفير المشروع لخدمات تخفف الأعباء المختلفة عن المرأة، ومعرفة مدى تأثير المشروع على تخفيف المصاعب والعقبات التي تواجه كلاً من المرأة والرجل في المجتمع (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠).

التمكين:

شاع مفهوم التمكين في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين إثر استعماله من قبل بعض منظمات هيئة الأمم المتحدة ومقدمي الخدمات الاجتماعية التنموية. ويعتبر مدخل التمكين المدخل الأساسي الذي تنادي به العديد من الحركات النسوية والمنظمات الدولية العاملة في مجال المرأة خاصة وأن المداخل والاستراتيجيات التي سادت من قبل لم تهتم بتغير الأدوار أو العمل على إحداث تعديلات في القوانين والسياسيات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم التي تحد من مشاركتهن في الحياة العامة. إن هذا المدخل بعيد المدى في استراتيجياته وبرامجه وتأخذ نتائجه الكاملة قدراً من الوقت قد يطول أو يقصر حسب المعوقات أو العوامل المساعدة على إنجاحه (UN., 1997).

مفهوم التمكين:

وردت للتمكين تعريفات كثيرة تبعاً لنوع حقول المعرفة التي استخدمت فيها مثل: التربية، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان، ودراسات المرأة، وعلم الأديان، والصحة العامة، والتمريض، والإدارة الحديثة. ولم يتم تحديد هذا المفهوم بشكل دقيق حتى الآن بسبب شموليته واتساعه لكونه يحمل عدة أبعاد. وسنحاول حصر بعض التعريفات التي وردت في معظم وكالات التنمية؛ فقد عرف التمكين بأنه: "تعزيز

القدرات ليصبح الفرد ذا مكانة من خلال التعاون والتنسيق مع الآخرين واستخدام الإمكانيات إيجابياً وتطوير الطاقات لتصل إلى أقصى درجاتها" كما عرف بأنه: "توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار، والتحكم في الموارد"(فارع،٢٠٠٨). كما يعتبر التمكين: "عملية يطور الناس من خلالها وعيهم وبناء قدراتهم المختلفة التي تؤدي إلى مشاركة أوسع وقوة أكبر في اتخاذ القرار والسيطرة والقدرة على إحداث التغيير في العمل والمجتمع" ويشير في إدارة الأعمال الحديثة إلى: "عملية مشاركة الموظف في تطوير ممارسات العمل وتطوير أداء المؤسسة والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل" (Cook, 1994).

ويفترض التمكين "وجود أناس يمارسون السيطرة ويتحكمون في حياتهم ضمن إطار بيئتهم الاجتماعية والسياسية" فهو: "العملية التي تزيد الخيارات وتهدف إلى تطوير الإمكانيات الإنسانية لتصل إلى أقصى قواها" (Jaber, 1997). كما أنه: "عملية من الوعي وبناء الإمكانات لتقود لمشاركة أكبر وقدرة أكبر على صنع القرار والفعل التغييري ويضمن القدرة على التفاوض والتأثير في صيغة العلاقات والقرارات التي تصنع ضمن تلك العلاقات" ويتضمن التمكين ضمن هذا التعريف بأن الناس سيكونون بعد تمكينهم قادرين على التحكم والسيطرة على حياتهم وهو يساعد الأفراد بأن يستخدموا قواهم التي اكتشفوها في ذواتهم في العمل مع الآخرين لإحداث التغيير الإيجابي المرغوب وأن يعملوا بجد ليصلوا إلى الاعتماد على ذواتهم لمساعدة الآخرين.

ويمكن أن يكون التمكين (تمكيناً جماعياً)، ويعني مساعدة الآخرين في أن يجدوا المعرفة والشجاعة ليتكلموا بأصواتهم عن ذواتهم فهو عملية تغير اجتماعي لأنه حينما تصبح الغالبية العظمى من الناس قادرة على الإفصاح عن معتقداتها فإنها سوف تسمح وسوف يستجيب لها المجتمع (Dulany, 1990). وقد توصل الباحثون في هذا المجال إلى أن التمكين جعل الناس قادرين على السيطرة على حياتهم ومقدراتهم واكتساب القدرة على القيام بالممارسات التغييرية وفق الأولويات الخاصة والعامة لتغيير الأحداث وبطريقة لم يكونوا قادرين عليها سابقاً (Young, 1998).

مكونات التمكين وخصائصه:

بعد التعريفات المتعددة للتمكين، يمكن التوصل إلى مكوناته وتشمل ما يلي:

- المحتاج للتمكين: قد يكون فرداً أو جماعة.
- الممكن: قد يكون مؤسسة أو فريقاً أو فرداً.
- التنظيم: فالتمكين يبنى على التقدير الدقيق للاحتياجات وأولوياتها وطرق تلبيتها، وينطلق من القاعدة إلى القمة ويقوم على مبدأ التشاركية وتحمل المسؤولية، ويستدعي ذلك وجود القناعة الكاملة لدى الممكن بأن اكتساب المكنة لا يعني ممارسة السلطة على الآخرين .

أما خصائص التمكين فهي:

- التمكين فعل إيجابي يتضمن اكتساب القدرة على العمل والتواصل وامتلاك المهارات والقدرات الاجتماعية.
- التمكين ليس مفروضاً من الخارج وينمو من الفهم الذاتي للأفراد ولظروفهم وخياراتهم وفرصهم وبيئاتهم الاجتماعية.
- يتضمن التمكين معنى التشاركية لأن الأفراد يصبحون منغمسين بفاعلية أكثر في مجتمعهم فيوجد التماسك الاجتماعي بين الوحدات الممكنة سواء كانت أفراداً أم جماعات أم مجتمعات محلية.
- يتشابك مع مفاهيم كثيرة أخرى، أبرزها: الفاعلية، والمسؤولية، والعقلانية.
- التمكين عملية مستمرة وليست آنية.

آليات تمكين المرأة:

يعترف مدخل التمكين بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية وذلك من خلال إشراكها بعملية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، وشحذ قدراتها للاعتماد على ذاتها، وتوسيع نطاق فرص خياراتها ومنحها القوة الاقتصادية والسياسية التي تدفعها إلى التأثير التنموي الإيجابي، وممارسة حقها في الاختيار والوعي لمصالحها. وفي هذا الإطار فقد وجدت أربع آليات لتمكين المرأة، هي:

١. وعيها لوجودها الاجتماعي وما يرتبط به من أدوار ومهام.

٢. تعزيز قدراتها التي تؤهلها للوصول للموارد والاستفادة منها في تغيير وضعها.
٣. تطوير معرفتها بذاتها وبذات مجتمعها لتغيير صورتها النمطية وتبديل واقعها.
٤. تعديل اتجاهاتها نحو نفسها ونحو مجتمعاتها من خلال مشاركتها في تطوير حجم مبيعاتها وتعلم ما ينقصها من معرفة ومهارة (Dulany, 1990).

ويقابل كل آلية الإجراءات المناسبة لها التي تظهر على شكل أنشطة تنموية معنوية أو مادية يحددها وضع المرأة نفسه الذي يظهر في احتياجاتها (القريبة، والمتوسطة، والبعيدة) التي ترغب في تلبيتها بالتعاون مع القائمين على تنميتها ورعاية شؤونها. ويعمل القائمون على برامج تنمية المرأة وتمكينها ضمن أربعة أطر مؤسسية، هي:

- الإطار المغلق: ويتمثل في التنظيمات النسائية التي تقتصر عضويتها على النساء، ومن أبرز أشكالها الجمعيات والهيئات الاجتماعية النسائية.
- الإطار المفتوح: الذي يتمثل في منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والتنظيمات التي تفتح عضويتها للنساء والرجال، ومن أهم أنواعها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والأندية الشبابية ولجان الأحياء في المدن.
- الإطار التابع: الذي يظهر في التنظيمات النسائية التابعة للقوى والحركات الاجتماعية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية.
- الإطار الفردي: الذي يظهر لدى النساء اللواتي يتمتعن بشخصية قيادية مكتسبة أو موروثة مثل الملكات والأميرات والنائبات والوزيرات (Moser, 1993).

مجالات تمكين المرأة:

تتعدد أنواع التمكين لكنها تشترك في الهدف الذي تسعى لتحقيقه وهو زيادة الخيارات والفرص المتاحة أمام الأفراد لإحداث التغيير ضمن إطار بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (اليونيفيم، ٢٠٠٢). وفيما يتعلق بمجالات تمكين المرأة فهي تتضمن ما يلي:

تمكين المرأة ذاتياً:

ويقصد به السلوكيات المتعلمة التي تم تحقيقها على المستوى الشخصي والذاتي للنساء عن طريق مشاركتهن في برامج تدريبية وتوعوية، ساهمت في إحداث تغييرات إيجابية على المستوى الشخصي مما عزز إمكانياتهن وقدراتهن الذاتية.

تمكين المرأة اجتماعياً:

هو الزيادة المتحققة على قوة المرأة وأدوارها الاجتماعية التي تتمتع بها ضمن إطار العائلة والمجتمع، عن طريق مشاركتها المتواصلة في البرامج التدريبية، مما يكسبها بعض المهارات والقدرات عن طريق معرفتها وقدرتها المتعلقة في اتخاذ القرارات الأسرية والمكانة التي تتمتع بها داخل الأسرة، والمرتبطة بالأوامر والمهام التي تعكس هذه المكانة، بالإضافة إلى مشاركتها للقيام بأدوار مجتمعية عن طريق العمل بشكل تطوعي دون مقابل مادي ضمن مشاريع وبرامج تنموية تخدم مجتمعها المحلي، مما يساهم في تحسين مكانتها الاجتماعية ضمن نطاق المجتمع، ذلك أن المشاريع المجتمعية تتيح فرصة للمشاركات للتطبيق العملي للمعرفة والقدرات التي اكتسبنها خلال ورشات العمل التدريبية في حياتهن اليومية (بيكارتز وآخرون، ٢٠٠٢).

تمكين المرأة اقتصادياً:

هو التغير الذي يطرأ على النساء جراء انخراطهن في نشاطات وبرامج تدريبية ساهمت في تغيير نظرة المرأة لنفسها وإدراكها لأهمية دورها الإنتاجي، وعدم اقتصارها على الدور التقليدي المناط بها داخل أسرتها بل تعديه إلى انخراطها في نشاطات اقتصادية مدرة للدخل تتسم بالاستدامة عن طريق الاستفادة من الموارد والفرص المتاحة، واكتسابها من خلال التدريب معرفة وقدرة حول كيفية استثمار قدراتها لتحقيق دخل مادي عن طريق الاشتراك بالأسواق الريفية لتسويق المنتجات الغذائية والأشغال اليدوية وإنتاج الحدائق المنزلية التي تنظم في المراكز، بالإضافة إلى القدرة على التخطيط لمشاريع الإنتاجية وكيفية إعداد الجدوى الاقتصادية للمشروع، مما يساعدها على الاختيار الصحيح للمشروع المجدي مادياً وعدم التعرض للفشل، والمهارات التي تتطلبها عملية التسويق والبيع وكيفية تقدير

احتياجات السوق من المشاريع الإنتاجية وتقدير احتياجات المشروع بالإضافة إلى قدرتها على فتح قنوات الاتصال مع الزبائن وكيفية الحصول على تمويل لإقامة مشروع إنتاجي (Lephoto, 1995).

وتعتبر المعرفة أساس التمكين ذلك أن التدريب يساهم في اكتساب النساء مهارات إدارية تتعلق بالمشاريع الإنتاجية قبل بدء عملية البدء بالمشروع مما يقلل من المخاطر والصعوبات أثناء سير المشاريع (الخالدي، ٢٠٠١).

مؤشرات تمكين المرأة:

ليس هناك طريقة متفق عليها يمكن أن تعتبر نموذجاً لقياس التمكين. ومؤشرات قياس التمكين هي الأكثر صعوبة لأنه يتضمن بين طياته التغيرات الشخصية والاقتصادية والسياسية، وهي كلها تغيرات غير مستقرة. وتعتمد مؤشرات التمكين على الطريقة التي تم بها تعريف التمكين منذ البداية؛ إذ يختلف التمكين باختلاف الهدف: هل هو كسب احترام الآخرين للوصول إلى المنفعة؟ أو إجراء تغير في النظام الاجتماعي. ولذلك لا بد من تحديد نوع التمكين، والفترة الزمنية التي يحدث فيها التمكين، ومعرفة عدد الأفراد الذين يتأثرون به، ودرجة تأثر هؤلاء الأفراد به (Malhotra, 2002).

ويقاس تمكين المرأة بوساطة نوعين من المؤشرات، أحدهما يستعمله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشتمل على ثلاثة مؤشرات، هي: متوسط دخل المرأة، ونسبة النساء في الوظائف المهنية، وحصة النساء في مقاعد مجلس الأمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤). والآخر تستعمله المؤتمرات الدولية، ويشتمل على تسعة مؤشرات، هي:

١. معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، وهو نسبة مجموع العاملات والمتعطلات عن العمل إلى السكان في سن العمل.
٢. معدل المقاعد المشغولة من قبل النساء في الحكومة الوطنية، وهو عدد المقاعد المشغولة من قبل النساء في الحكومة الوطنية، مقسوماً على العدد الإجمالي للمناصب في الحكومة الوطنية، مضروباً بـ (١٠٠%).
٣. معدل مقاعد النساء في مجلس الأمة، وهو عدد المقاعد المشغولة من قبل

النساء في مجلس الأمة، مقسوماً على العدد الإجمالي للمقاعد في مجلس الأمة، مضروباً بـ (١٠٠%).

٤. عدد النساء بين المشتغلين في الأعمال الإدارية والتنظيمية، وهو عدد الوظائف الإدارية والتنظيمية، التي تشغلها النساء، مقسوماً على العدد الإجمالي للوظائف الإدارية والتنظيمية في الدولة.

٥. حصة النساء من الدخل المكتسب، التي تحسب بقسمة مجموع الدخل، الذي تحصل عليه الإناث إلى إجمالي الدخل في البلد أو القطر.

٦. نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلتي التعليم الابتدائي أي الأساسي والثانوي معاً التي تحسب بواسطة عدد الأطفال من الإناث الملتحقات بالمرحلتين الابتدائية والثانوية معاً، مقسوماً على عدد الأطفال من الذكور الملتحقين بهاتين المرحلتين.

٧. نسبة المتعلمات من الإناث إلى المتعلمين من الذكور في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة، التي تحسب بوساطة عدد المتعلمات من الإناث القادرات على القراءة والكتابة في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة، منسوباً إلى عدد المتعلمين من الذكور القادرين على القراءة والكتابة في نفس الفئة العمرية.

٨. مدى الفجوة بين الإناث والذكور التي تقاس تعليمياً: من خلال احتساب معدلات الالتحاق بالمدارس حسب جنس، ومعدلات المتعلمين البالغين حسب الجنس، وصحياً: باحتساب معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، والعمر المتوقع حسب الجنس، واستخداماً: باحتساب معدل البطالة حسب لجنس، والمشاركة الرسمية في صنع القرار: من خلال حصر أعداد المجالس البلدية والنيابية على المستوى المحلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤).

الطريقة والإجراءات

هذا الجزء من الدراسة، يسلط الضوء على إجراءات الدراسة الميدانية، وتتضمن منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، ، ومحدداتها، وأداة الدراسة، والصدق والثبات لأداء الدراسة، ، وأسلوب التحليل الإحصائي.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان الطرق المنهجية التالية لجمع بيانات الدراسة:

١. منهج المسح الاجتماعي الشامل المرتبط بالاستبانة التي تم توظفيها لجمع البيانات المختلفة من مركز كرمة.
٢. دراسة الحالة المرتبطة بالاستبانة ،لتحليل خمسة حالات تم اختيارهما من مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء العاملات في مركز كرمة في العام (٢٠١٤)، والبالغ عددهن (٢٠٠) امرأة، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، قام الباحثان بعمل حصر شامل لجميع أفراد الدراسة ، ليصبح مجموع أفراد الدراسة (٢٠٠) امرأة.

أداة الدراسة:

الاستبانة: استخدمت الاستبانة كمصدر أول للحصول على المعلومات ،وتم اعدادها من قبل الباحثان بعد الاطلاع على المراجع والدراسات ذات الصلة .

الجزء الثاني : شمل مجموعة من المجالات

١. المجال الأول : الفقر والبطالة.
٢. المجال الثاني: الرفاه الاجتماعي.
٣. المجال الثالث: العدالة الاجتماعية.
٤. المجال الرابع: تمكين المرأة.

المعالجة الاحصائية

١. تم تحليل البيانات بأستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية(spss)/ statistical package for social sciences ومن ثم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

عرض النتائج

النتائج المتعلقة بالتساؤلات:

للإجابة أسئلة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات استبانة الدراسة، والجداول التالية توضح النتائج.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

هل تساعد الخدمات التي يقدمها مركز كرمة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات استبانة الدراسة في مجال الفقر والبطالة، والجدول (١) يوضح ذلك:

الجدول (١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات استبانة الدراسة في مجال الفقر والبطالة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
١	يعمل المركز على خفض مستويات الفقر في المنطقة.	2.87	0.44	١
٢	يعمل المركز في خفض مستويات البطالة عند النساء.	2.72	0.49	٢
٣	يقدم لي المركز دورات مهنية أستفيد منها للحصول على دخل كاف	2.65	0.60	٣
٤	يشجعني المركز على بذل مزيد من الجهد للحصول على دخل أعلى.	2.55	0.60	٥
٥	يوفر المركز فرصة عمل لي	2.53	0.62	٦
٦	يساعدني المركز في تسويق منتجاتي لتأمين دخل مناسب لي.	2.57	0.53	٤
٧	يساعدني المركز على تأمين متطلباتي الحياتية باستمرار.	2.48	0.65	٧
	المتوسط الكلي	٢,٦٢	٠,٥٦	-

يبين الجدول رقم (١) المتعلق في مجال الفقر والبطالة أن متوسط تقدير أفراد الدراسة على فقرات المقياس تراوحت ما بين (٢,٤٨-٢,٨٧) إذ حازت الفقرة رقم (١) على مستوى من التقدير وبمتوسط حسابي (٢,٨٧) وبانحراف معياري (٠,٤٤)، وتنص على: "يعمل المركز على خفض مستويات الفقر والبطالة"، وحصلت الفقرة (٧) يساعدني المركز على تأمين متطلباتي الحياتية على أدنى

متوسط حسابي بمقدار (٢,٤٨) وبانحراف معياري (٦٥)، وأن الدرجة الكلية لمتوسط إجابات أفراد الدراسة بلغت(٢,٦٢) وبانحراف معياري (٠,٥٦).

وهذا يعني أن المركز قادر على تأمين المتطلبات الأساسية للنساء وتحسين مستواهم المعيشي وخفض معدلات الفقر والبطالة للمستفيدات من مركز كرمة ولعل ذلك من أسمى أهداف المركز، لتقديم خدمة مميزة للمجتمع.

ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل يسهم مركز كرمة في زيادة تمكين المرأة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات استبانة الدراسة في مجال تمكين المرأة، والجدول (٢) التالي يوضح ذلك:

الجدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات استبانة الدراسة في مجال تمكين المرأة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ادرجة الاهمية
٢١	يحسن المركز دخل الأسرة من خلال أعمال منزلية مساعدة.	2.45	0.62	٩
٢٢	يساعدني المركز على امتلاك العديد من المهارات لإدارة المشاريع.	2.34	0.60	١٠
٢٣	يساعد المركز النساء على معرفة التشريعات المحلية الخاصة بالعمل لصالح المرأة.	2.57	0.57	٨
٢٤	تمتلك النساء حرية التصرف بالعائد المالي من العمل الذي يقمن به.	2.76	0.53	٧
٢٥	تعرف النساء مهارات التسويق والبيع.	2.91	0.29	١
٢٦	تمتلك النساء رؤية جيدة لإدارة علاقاتها مع أفراد الأسرة.	2.84	0.50	٢
٢٧	ينمي المركز في النساء العاملات المهارات القيادية للتأثير في من حولهن.	2.83	0.49	٣
٢٨	تؤمن النساء بالعمل التطوعي وفوائده من خلال ارتباطهن بالمركز	2.79	0.51	٥
٢٩	تستثمر النساء الوقت بما هو نافع ومفيد لهن.	2.80	0.47	٤
٣٠	تعي النساء العاملات كيفية إحداث التغيير في الدور التقليدي للمرأة.	2.20	0.65	١١
٣١	تحظى النساء العاملات باحترام أفراد المجتمع لهن.	2.79	0.43	٦
	المتوسط الكلي	٢,٦٦	٠,٥١	-

يبين الجدول رقم (٢) المتعلق في مجال تمكين المرأة أن متوسط تقدير أفراد الدراسة على فقرات المقياس تراوحت ما بين (٢,٢٠-٢,٩١) إذ حازت الفقرة (٢٥) على أعلى مستوى من التقدير وبمتوسط حسابي (٢,٩١) وبانحراف معياري (٠,٢٩) وتنص على: "تعرف النساء مهارات التسويق والبيع"، وحصلت الفقرة (٣٠) التي تنص على: "تعي النساء العاملات كيفية إحداث التغير في الدور التقليدي للمرأة"، على أدنى متوسط حسابي (٢,٢٠)، وبانحراف معياري (٠,٦٥). مما يعني أن مركز كرمة يسهم وبدرجة مرتفعة على تمكين المرأة خلال ما يقدمه للنساء من خدمات.

مناقشة النتائج والتوصيات

أ- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

هل تساعد الخدمات التي يقدمها مركز كرمة للتخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة؟

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول (١) أن برامج وأنشطة مركز كرمة تخفف من الفقر والبطالة، حيث حازت الفقرة (١) على أعلى متوسط حسابي (٢,٨٧) وكانت تنص على (يعمل المركز على خفض مستويات الفقر في المنطقة)، وبالدرجة الثانية حصلت الفقرة (٢) والتي نصت على (يعمل المركز على خفض مستويات البطالة عند النساء) بمتوسط حسابي (٢,٧٢).

ويعزى السبب أن مركز كرمة وفر (٢٠٠) فرصة عمل لسيدات المنطقة من مختلف الأعمار، مع تقديم لهؤلاء المستفيدات الدورات التي تكفل لهن المعرفة بنشاطات المركز، وكذلك التكفل بتسويق المنتجات لتأمين دخل مناسب للمستفيدات، بالإضافة إلى تقديم العديد من التسهيلات للسيدات اللواتي لا يستطعن القدوم إلى المركز يومياً إذ بإمكانهم العمل في المنازل شريطة إتمام العمل وإحضاره للمركز وقت الانتهاء منه، ومع كل ذلك سعى المركز جاهداً في تحفيز النساء على العمل وزرع في نفوسهن روح التنافس والإبداع الجمالي في الخياطة والحياكة والتطريز والطهي.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة مؤيد (٢٠٠٠) بأن الجمعيات تسهم في عملية التنمية الاجتماعية في جميع مجالات التعليم، والرعاية الاجتماعية والتشغيل، والمساعدات المادية النقدية والعينية. وتتفق مع دراسة خويلة (٢٠٠٣) بأن المراكز تعمل على زيادة الدخل الشهري للأفراد وتحقق مراكز التنمية فائدة للمشاركين بدرجة أعلى من المتوسطة وكذلك أن التحاق المنتفعين ببرامج المركز يؤدي إلى زيادة دخلهم. وتتفق مع دراسة البراري (٢٠٠٥) بأن المنظمات غير الحكومية في الأردن قامت بأدوار إيجابية في تقديم العون إلى أفراد المجتمع ودعم المجتمع المحلي ومساعدته وتراوحت ما بين تنموية واجتماعية واقتصادية في المرتبة الأولى وخدمات تعليمية وتدريب مهني في المرتبة الثانية. وتتفق مع دراسة أبو تايه (٢٠٠٥) أن دور المراكز التنموية يكمن في زيادة دخل المستفيدات.

ب- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل يسهم مركز كرمة في زيادة تمكين المرأة؟

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (٢) أن مركز كرمة يسهم وبدرجة مرتفعة في تمكين المرأة من خلال ما يقدمه للنساء من برامج وخدمات مختلفة. حيث حازت الفقرة (٢٥) على أعلى مستوى من التقدير وبمتوسط حسابي (٢,٩١) وتنص على (تعرف النساء على مهارات التسويق والبيع)، وبالدرجة الثانية حصلت الفقرة (٢٦) والتي تنص على(تمتلك النساء رؤية جيدة لإدارة علاقاتهن مع أفراد الأسرة) بمتوسط حسابي مقداره (٢,٨٤). ويعزى السبب أن المركز يقدم للمستفيدات العديد من المهارات والبرامج والخدمات التي تعود عليهن بالنفع وكما تساعدهن في تغيير ظروفهن الصعبة وتنمي عندهن روح العمل والإبداع والمشاركة والقدرة على إدارة الأمور وتحمل المسؤولية وإحداث التغيير في شخصيتهن نحو الأفضل والسعي نحو تحقيق الأهداف التي يأملن في تحقيقها. وساعد مركز كرمة في تمكين المرأة سواء كان تمكين اجتماعي أو اقتصادي أو ذاتي وحتى جماعي.

فمن خلال مركز كرمة استطاعت السيدة في استخدام موهبتها وقواها لاكتشاف قدرتها على العمل والإنجاز ومن ثم إحداث تغيير إيجابي مرغوب فيه لذاتها ولمن حولها، وإحداث تغيير ضمن إطار البيئة المحيطة بها، واستطاعت الوصول

للتمكين الاجتماعي عن طريق إنتاجها للمهارات والقدرات والمشاركة في البرامج التدريبية وقدرتها على اتخاذ القرارات الأسرية والمكانة التي تتمتع بها داخل الأسرة مما يسهم في تحسين مكانتها الاجتماعية، وبالتالي وصولها للتمكين الاقتصادي عن طريق تغيير نظرة المرأة لنفسها وإدراكها لأهمية دورها الإنتاجي وعدم اقتصارها على الدور التقليدي المناط بها داخل الأسرة بل تتعداه للانخراط في نشاطات اقتصادية مدرة للدخل وقدرتها للتخطيط لمشاريع إنتاجية.

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة الدبوبي (٢٠٠٦) بأن هناك أثر مرتفع للبرامج التدريبية في تمكين النساء على المستوى الذاتي والاجتماعي والاقتصادي. وتتفق مع دراسة سيوف (٢٠٠٧) بأن برامج التمكين لها مستوى مرتفع من الفاعلية بلغ (٨٠,٣٨) وتبين أن للمنظمات دوراً فاعلاً في تغيير أوضاع المرأة نحو الأفضل، كما أن المنظمات لها دور في التمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي نحو المرأة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، تم وضع التوصيات التالية:

١. فتح فروع أخرى لمركز كرمة في مناطق أخرى لفتح مجال أكبر أمام النساء للالتحاق به في إطار تمكين المرأة.
٢. زيادة برامج ودورات المركز التي يقدمها لجمهور النساء، من أجل تطوير مهاراتهن وقدراتهن وذلك في سبيل تحسين أوضاعهن المعيشية وبما يسهم في مساعدة المرأة على مواجهة الأعباء الاقتصادية المختلفة.
٣. عمل دراسات مشابهة لتقصي أثر الجمعيات النسائية في تمكين المرأة ولمساعدتها على تطوير عملها الاجتماعي والتطوعي.
٤. الاستفادة من البرامج والخدمات العديدة التي تقدمها المراكز الأخرى لتطوير الخدمات التي يقدمها مركز كرمة.
٥. تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة للتوعية حول أهمية هذه المراكز في تمكين المرأة وتطويرها اجتماعياً.
٦. العمل على رفع أجور النساء العاملات في مركز كرمة لأن معظمهن من المتزوجات الأرامل والمطلقات فهن بحاجة لتحسين دخلهن لمواجهة أعباء الحياة.
٧. العمل على توفير حوافز ومكافآت مادية وتوفير قروض للمستفيدات من مركز كرمة لما له الأهمية في تشجيع المستفيدات على روح الإبداع والتفاني في العمل.

المراجـــــــع

أولاً: المراجع العربية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤). **تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٥)**. من أجل النهوض بالمرأة العربية، عمان: المطبعة الوطنية.
- بشارة، عزمي (١٩٩٨). **المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- بيكارتز وآخرون (٢٠٠٢). **بما يخص قدرتك على القيادة في المجتمع، دليل تدريبي**. ترجمة أيوب ساباً، عمان: مركز الكتبي للبحوث والتدريب.
- الجنحاني، حبيب (١٩٩٩). **المجتمع المدني: بين النظرية والممارسة**، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٧، العدد٣.
- الحوراني، هاني (٢٠٠٦). **دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مركز الأردن** الجديد للدراسات، عمان، الأردن.
- الخالدي، خلود (٢٠٠١). **الطريق إلى الأمام**، عمان: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ومركز تنمية المشاريع الصغيرة.
- خطايبة، يوسف (٢٠٠٧). **مشاركة الشباب في مؤسسات المجتمع المدني: دراسة على عينة من طلبة الجامعة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الصبيحي، أحمد شكر (٢٠٠٠). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٠). **التخطيط والتحليل النوعي**، عمان، اليونيفيم.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٢). **التغيير لتحقيق التنمية المستدامة: دليل تدريبي لدمج مفهوم النوع الاجتماعي**، عمان، اليونيفيم.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٥). **دور المنظمات الغير حكومية العربية ومساهماتها: عشر سنوات بعد بيكين**. عمان، اليونيفيم.

- غرايبة، مازن خليل (٢٠٠٢). **المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- فارع، عبد الملك (٢٠٠٨). **المجالس المحلية ودورها التنموي في اليمن: دراسة ميدانية في محافظة تعز**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Atiyat, Ibtesam (2002). **The Women's Movement in Jordan.** Fredrich Ebert Stiftung. Aman: Berlin.
- Cook, Sara (1994). **Training for Empowerment.** U. K.: Gower Publishing Limited.
- Davis, Nira Youval (1998). **Gender and Nation.** London: Sage Publications.
- Dulany, Peggy (1990). **On Becoming Empowered, in Women in Context: Development and Stress.** New York: Plenum.
- Jaber, Bushra, Underwood & Goodsmith (1997). **Arab Women Speak Out: Profiles of Self-Empowerment.** Tunis: The Center of Arab Women for Training.
- Malhotra, Anju & Schuler, Sidney (2002). **Measuring Women's Empowerment as Variable in International Development.** World Bank Policy Working Paper.
- Moser, Caroline (1993). **Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training,** London: Routledge.
- U. N. (1997). **Empowering Women**: An Essential Objective, UN Chronicle, Vol. 31, Issue 3.
- Young, Kate (1998). **Planning From Gender Perspective: Making A World of Difference.** In Women Gender and Development.